تتقدّمهم المملكة العربية السعودية

إنضمام 6 دول جديدة إلى مجموعة بريكس

ماذا يعني إنضمام المملكة إلى «بريكس»؟

إنضمّت ست دول جديدة إلى مجموعة بريكس المؤلفة من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، بحسب ما أعلن رئيس جنوب إفريقيا سيريل رامافوزا خلال قمّة للمجموعة في جوهانسبورغ أخيراً. وتلتحق كل من المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، مصر، الأرجنتين، إثيوبيا وإيران، إعتباراً من أول يناير (كانون الثاني) 2024 بمجموعة الدول الناشئة الساعية إلى تعزيز نفوذها في العالم. وقد أصبح قوام مجموعة بريكس، 11 دولة بعد الإضافة الأخيرة التي تكوّنت من 6 دول، فضلاً عن الدول الخمس المؤسّسة.

وكان سيريل رامافوزا قد أكد خلال قمّة بريكس «أن دول المجموعة للأسواق الناشئة الكبرى، تعتزم دعوة الإمارات، والسعودية، ومصر، وإيران، وإثيوبيا، والأرجنتين للإنضمام إليها»، مشيرا إلى «أن عضوية الدول التي ستنضم إلى المجموعة ستسري إعتباراً من أول يناير (كانون الثاني) 2024».

ماذا يعني إنضمام المملكة إلى «بريكس»؟

يقول الخبير السعودي في التجارة الدولية، الدكتور فواز العلمي: «إن إنضمام السعودية لمجموعة بريكس، سيكون بصفتها مراقباً أو شريكاً للحوار، لأن «بريكس» ليست منظمة رسمية بشكل كبير، وإنما مجموعة فقط»، لافتاً إلى «أن الإستفادة من إنضمام السعودية لمجموعة بريكس والدول الأخرى ستكون للأعضاء الحاليين».

أضاف العلمي: «بعكس المفهوم الخاطئ، إن «بريكس» ليست منظمة إقتصادية، بل هي مجموعة سياسية بحتة، تجمع رابطة من الدول غير الراضية على النظام أحادي القطب، والمملكة العربية السعودية لا تدخل في هذه المجالات، وهي تقف على مسافة واحدة من الجميع، ولا تهدف أن تكون شريكاً رئيسياً في مجموعة ليس لديها نظام إقتصادي وتقاليد وتبادل تجاري».

وعن مسألة توسيع المجموعة، قال العلمي: «إن الدول الأعضاء الحاليين هم المستفيدون، والسعودية حصّتُها كبيرة في الأسواق العالمية والإستثمارات، والشراء المباشر من الدول الأعضاء كبيرة، فهي الشريك الأكبر الصين والهند واليابان، وهما من أفضل الشركاء

التجاريين للمملكة، وسيستفيدون من هذا الانضمام لأن ذلك سيفتح سوق السعودية أمام هذه الدول، وأيضا ستفتح هذه الأسواق أمام صادرات السعودية».

وفي ما يتعلق بمنافسة الدولار قال العلمي: «السعودية تعتمد الدولار الأميركي، و«بريكس» لا تستطيع منافسة الدولار الذي تجري بواسطته 80 % من التبادلات التجارية، ويُهيمن على 59 %، الإحتياطيات الأجنبية، كما يُسيطر على 90 % من نظام التحويلات المالية التي تتم ضمن شبكة «سويفت»، فيما تُقدر حصة اليوان الصيني من الإحتياطات الأجنبية بنحو 2.7 %»

وجدد العلمي التأكيد على أن «بريكس» ليست منظمة، و«أنها تتعامل من ناحية سياسة، وتحاول أن تُسرّع من التنوع الإقتصادي والتنمية، وأنشأت بنك التنمية الجديد، ولكن لم توضع الأموال فيه»، محذراً من «أن المنافسة الجيوسياسية ستزيد من إنقسام الإقتصاد العالمي، وهذا قد ينعكس بشكل سلبي على إقتصاد أعضاء «بريكس».

5 إقتصادات ناشئة

وضع قادة مجموعة بريكس التي تضمُّ 5 إقتصادات ناشئة، خلال قمّتهم في جنوب إفريقيا، ملفّ توسيع التحالف وضم دول جديدة، في خطوة نُظر إليها بإعتبارها تُمثل طموحاً لأن تُصبح بديلاً جيوسياسياً للمجموعات الغربية على غرار «مجموعة السبع».

ورأى باحثون إستراتيجيون «أن الكثير من البلدان تسعى إلى الإنضمام إلى مجموعة بريكس، رغبة في الإستفادة من الميزات الإقتصادية والسياسية التي تُتيحها، إذ تسعى جميع الأعمال إلى أسواق وإستثمارات جديدة، كذلك تبحث عن عالم متعدّد الأقطاب لا تسيطر عليه دول أو مجموعة بعينها، وخلق حالة من التوازن في الإقتصاد العالمي».

مَن طلب الإنضمام لـ «بريكس»؟

وفق مسؤولين في جنوب أفريقيا، قدّمت 23 دولة حتى تاريخه، من أصل أكثر من 40 دولة تُبدي رغبتها، طلباً للإنضمام إلى مجموعة بريكس، حيث طرحت جوهانسبرغ على القادة مقترحاً لتوسيع العضوية.

أما الدول التي طلبت الإنضمام إلى «بريكس» رسمياً فهي، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، مصر، الجزائر، الأرجنتين، البحرين، بنغلاديش، بيلاروسيا، بوليفيا، كوبا، وإثيوبيا، هندوراس، إندونيسيا، إيران، كازاخستان، الكويت، المغرب، نيجيريا، فلسطين، السنغال، تايلاند، فنزويلا وفيتنام.

وكانت «بريكس» قد عقدت أول قمّة لها في العام 2009 مع 4 أعضاء، ثم أضافت جنوب إفريقيا في العام التالي، قبل أن تُطلق بنك التنمية الجديد في العام 2015 ويضمُّ دولاً أخرى.

وفق المنصّة الرسمية لفعاليات القمّة الـ15 لدول «بريكس»، ونظراً إلى المصالح المتزايدة، فإن الأعضاء المؤسّسين على إستعداد لفتح أبواب المجموعة لتوسيع عضويتها، وسيُطلق عليها إسم «بريكس بلس» أو «بريكس +»، على غرار مجموعة «أوبك بلس».

وتُمثل مجموعة «بريكس» نحو 56.65 تريليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أي 40 % من سكان العالم و26 % من الإقتصاد العالمي.

عالم متعدّد الأقطاب

وحدّد الباحث المتخصّص في الشؤون السياسية والأمن القومي، سكوت مورغان، تبعات توسع «بريكس»، وضم بلداناً جديدة، في عدد من النقاط:

- نرى إنتقالاً إلى عالم متعدّد الأقطاب، حيث توجد أكثر من مجموعة أو كتلة.
- رغبة «بريكس» في إضافة المزيد من البلدان أمر طبيعي، إذ تسعى جميع الدول إلى أسواق وإستثمارات جديدة.
- تمكّنت «بريكس» من إنشاء بنك جديد، وهناك مناقشات حول وجود عملة جديدة وموحّدة أيضاً للتحالف.
- الجانب السلبي هو أن الولايات المتحدة قد ترى في ذلك محاولة من قِبل بعض الأعضاء المحتملين لتوسُّع سلّة العملات وغيرها من أشكال التجارة بعيداً عنها، أو إستخدام أعضاء «بريكس» كطرف ثالث في الصراعات الدولية، نظراً إلى عدم وجود آفاق قريبة لحل الحرب في أوكرانيا».

أما خبير العلاقات الدولية أيمن سمير، فقال: «إن إهتمام الكثير من الدول بالإنضمام إلى مجموعة «بريكس» يأتي نظراً إلى أنها من أهم المجموعات الإقتصادية الصاعدة في العالم»، مشيراً إلى «أن هناك تقديرات بأن يفوق الناتج الإجمالي للتحالف في العام 2030، الناتج الإجمالي لمجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى».

وأضاف أيمن سمير: «سيكون هذا تحوّلاً كبيراً في العلاقات الدولية، ليس في المجال الجيوسياسي فحسب، وإنما في الجيوإقتصادي أيضاً، لأنه عندما تكون هناك قوة أو مجموعة دول مناظرة ذات ناتج قومي يفوق الدول السبع الكبار، سيتغيّر الثقل السياسي وينتقل من الغرب إلى الشرق.

إنشاء بنك التنمية وإطلاق عملة موحدة

مجموعة بريكس ترسم معالم نظام إقتصاد بديل

تضم مجموعة بريكس (BRICS) وهي عبارة عن إختصار يضم الحروف الأولى لأسماء هذه الدول، كلاً من البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا. وتُعتبر المجموعة من أهم التكتلات الإقتصادية في العالم، نظراً إلى النمو الذي حقّقته المجموعة خلال السنوات الأخيرة، حيث سجّلت أسرع نمو إقتصادي في العالم، ما جعلها محط إهتمام عديد من الدول الأخرى التي باتت ترغب في الإنضمام إلى التكتل. علماً أن تلك الدول ليست هي من إختارت تسمية بريكس، بل كبير الإقتصاديين في «غولدمان ساكس» (مؤسّسة خدمات ماليَّة وإستثماريَّة أميركيَّة متعدّدة الجنسيَّات)، جيم أونيل، الذي إستحدث مصطلح بريكس في العام 2001، عندما كانت هذه الإقتصادات الناشئة تُحقق معدّلات نمو قياسية.

وقد نشأت فكرة تأسيس المجموعة في سبتمبر/أيلول 2006، حينما إنعقد أول إجتماع وزاري لوزراء خارجية دول المجموعة، على هامش أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. وفي يونيو/حزيران 2009، عقد رؤساء كل من روسيا، والبرازيل، والهند، الصين إجتماعهم الأول في روسيا، ورفعوا درجة تعاون دول بريك إلى مستوى القمة. ثم أعلن الرؤساء تأسيس تكتل إقتصادي عالمي، هدفُه كسر هيمنة الغرب، ويُنهي «نظام القطب الواحد»، من خلال التركيز على تحسين الوضع الإقتصادي العالمي، وإصلاح المؤسسات المالية، كذلك مناقشة الكيفية التي يُمكن بها للبلدان الأربعة أن تتعاون في ما بينها على نحو أفضل مستقبلاً.

ومع إنضمام جنوب أفريقيا رسمياً إلى هذا التكتل لمناسبة القمّة الثالثة للمجموعة، التي عُقدت في الصين في أبريل/نيسان 2011، غيّرت المجموعة إسمها إلى بريكس عوضاً عن بريك.

40 % من مساحة العالم

تُشكل دول مجموعة بريكس مجتمعة نحو 40 % من مساحة العالم، ويعيش فيها أكثر من 40 % من سكان العالم، حيث تضم أكبر 5 دول مساحة في العالم وأكثرها كثافة سكانية، وهي بذلك تهدف إلى أن تُصبح قوة إقتصادية عالمية قادرة على منافسة «مجموعة السبع» (G7). وهذا الأمر تُثبته الأرقام الصادرة عن مجموعة بريكس، التي تكشف عن تفوّقها للمرة الأولى على دول مجموعة السبع بالنسبة إلى الحجم الإقتصادي، حيث وصلت مساهمة مجموعة بريكس في الإقتصاد العالمي إلى نحو 31.5 %، بينما بلغت مساهمة مجموعة السبع قرابة 30.7 %..

وضمن هذا الإطار، تعمل مجموعة بريكس على تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات الإقتصادية والسياسية والأمنية عبر تعزيز الأمن والسلام على مستوى العالم والتعاون الإقتصادي بين الدول الخمس، بغية أن يُسهم في خلق نظام اقتصادي عالمي ثنائي القطبية، وكسر هيمنة

الغرب في حلول العام 2050.

أكثر من 20 دولة أبدت إهتماماً بالإنضمام إلى مجموعة بريكس، ومن أبرز الدول التي طلبت الإنضمام بشكل رسمي أو غير رسمي إلى بريكس السعودية، والإمارات، ومصر، والجزائر، والبحرين، وأندونيسيا، وإيران، وبنغلادش، والأرجنتين. والملاحظة هنا، أن العديد من هذه الدول هي إما من كبار منتجي النفط في العالم، وإما من الحلفاء التاريخيين للولايات المتحدة. فالتحوُّل البنيوي الذي يشهده العالم يفرض على كل الدول إعادة النظر في موقعها وموضوعاتها وطريقة تعاطيها مع عالم إختلفت ملامحه. ومن هنا الإهتمام المتزايد بمجموعة بريكس.

إنشاء بنك التنمية وإطلاق عملة موحدة

وسط الأزمات الإقتصادية المتعاقبة، إتجهت مجموعة بريكس إلى إنشاء «بنك التنمية الجديد» ليكون أحد أهم مؤسساتها، ويُشكل بديلاً للبنك الدولي الذي لا يُقرّ بالأهمية المتزايدة لهذه الإقتصادات في مؤسسات بريتون وودز.

تأسّس بنك التنمية الجديد في مدينة شنغهاي الصينية، برأسمال 200 مليار دولار. وأعضاؤه الحاليون هم دول البريكس، بالإضافة إلى بنغلادش والإمارات العربية المتحدة ومصر. كما أنه تمّت الموافقة على إنضمام الأرجنتين والمملكة العربية السعودية وزيمبابوي.

ومع توسُّع بريكس وزيادة حصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، يكون النظام العالمي قد دخل فعلياً حقبة جديدة مع تنامي نفوذ مجموعة تملك السلع الأكثر طلباً في العالم، وأكبر قاعدة إستهلاكية أيضاً. من هنا، سعت دول مجموعة بريكس إلى إطلاق عملة موحدة في ما بينها لكي تنهي إعتمادها على الدولار الأميركي.

لم تحسم بعد دول بريكس شكل العملة الجديدة، لكن الترجيحات تشير إلى أنها ستعتمد على سلّة من العملات هي اليوان الصيني، والروبل الروسي، والروبية الهندية، والريال البرازيلي، والرند الجنوب أفريقي، مما يحدّ من طابعها المركزي، ويجعلها كعملة إحتياط ربما أكثر إستقراراً من الدولار الأميركي الذي شهد إنخفاضاً بنسبة 8 % من حصته من الإحتياطات العالمية في العام 2022.

وبالإضافة إلى سلّة العملات، ستكون هذه العملة على الأرجح مدعومة بالمعادن الثمينة على رأسها الذهب، وهو ما يُعزّز عامل الثقة فيها. وقد يكون ذلك وراء إرتفاع مشتريات المصارف المركزية في العالم من الذهب ووصولها حالياً إلى أعلى مستوياتها في 2022، تحديداً في روسيا والصين، حيث زادت إحتياطات الذهب بأسرع وتيرة خلال الفترة الأخيرة. فقد أعلن بنك الشعب الصيني عن زيادة في إحتياطي الذهب كل شهر منذ نوفمبر/تشرين الأول 2022. كما إشترى البنك المركزي

بنك التنمية الجديد

الروسي أكثر من 50 طناً من سبائك الذهب خلال العام 2022، أي أكثر بـ 10 مرات من العام السابق.

وقد تضمُّ سلة السلع التي ستعتمد عليها عملة مجموعة البريكس النفط والغاز الطبيعي والفحم والنحاس والبوكسايت والليثيوم الذي يدخل في صناعة كل شيء تقريباً. وفي الهند تحديداً، تم إكتشاف كميّات ضخمة من الليثيوم. وتُشكل هذه السلع على الأرجح العمود الفقري لعملة البريكس. وإذا نجحت المجموعه في التوصُّل الى هذه العملة، فتكون هي المرة الأُولى في نصف قرن التي تظهر فيها عملة مدعومة بالذهب، ما قد يجعلها العملة الأعلى قيمة في العالم، وتُنهي سيطرة الدولار وتحكمه في الإقتصاد العالمي.

أخيراً، لا يشمل الإنضمام لمجموعة بريكس، دول الجنوب والدول النامية فقط، بل أصبح يُغري أيضاً قوى غربية كبرى، فقد عبّر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عن إهتمامه في حضور قمّة بريكس المقبلة، في أغسطس/آب 2023 في جنوب أفريقيا، وهي المرة الأولى التي يطلب فيها رئيس دوله غربية حضور قمّة بريكس. وقد يُشكل حضور فرنسا قمّه بريكس تطوراً غير مسبوق.

من جهة أخرى، أبرمت فرنسا صفقه مع «شركة الصين لبناء السفن»، لشراء سفن وحاويات بقيمة تجاوزت الـ 3 مليارات دولار، وهي أكبر صفقة من نوعها في التاريخ تمت باليوان. مع الاشارة ألى أن فرنسا هي التي طلبت الدفع بالعملة الصينية، وليس الصين. كما أن شركة Airbus الفرنسية تنوي مضاعفة إنتاجها في الصين، رغم الضغط الأميركي على الدول الأوروبيه لعزل بيجينغ.

أخيراً، يشهد العالم تحوُّلاً بنيوياً ينعكس تغيراً واضحاً في مواقع القوى المالية الدولية. ولا شك في أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو فرض سياسة خارجية معينة عليها، يجعل مجموعة بريكس خياراً جذاباً للدول التي تعطي الأولوية للحياد والنمو الإقتصادي.

ستنشأ على أساس إستراتيجي بالإعتماد على الذهب والمعادن النادرة

عملة موحدة جديدة لمجموعة الـ «بريكس» للإطاحة بالدولار؟

تسعى مجموعة الـ «بريكس» إلى طرح عملة موحّدة جديدة، من أجل إستخدامها في التبادلات التجارية بين دولها بدلاً من الدولار. وتُعتبر هذه الخطوة لافتة بغية الإطاحة بهيمنة العملة الأميركية على التجارة العالمية، وخصوصاً في وقت أصبح فيه الدولار أداة عقاب إقتصادي ضد بعض دول المجموعة.

القضاء على تلك الهيمنة.

ولا يُعدُّ الحديث عن عملة موحدة لـ «بريكس» قضية جديدة، بل أُثيرَت منذ سنوات عدة، غير أنها تكتسب إلحاحاً كبيراً مؤخراً، وخصوصاً بعد الحرب في أوكرانيا، إذ أصبح الدولار أداة عقابية ضد الإقتصاد الروسي، ما دفعه إلى البحث عن بدائل جديدة لتجارته الخارجية، على رأسها النفط والحبوب.

عاد الحديث عن عملة موحّدة جديدة تعتزم دول مجموعة الـ «بريكس» إطلاقها، من أجل إعتمادها في المبادلات التجارية بين تلك الدول، وبينها وبين العالم، في سبيل منافسة الدولار الأميركي الذي يُهيمن كعملة مرجعية على معظم التجارة العالمية، من أجل

عملة الـ «بريكس» الجديدة

حسب تقرير لوكالة «سبوتنيك» الروسية، فإن دول الـ «بريكس» (روسيا والصين والهند وجنوب إفريقيا والبرازيل) في صدد إنشاء وسيلة جديدة لمدفوعات تجارتها البينية والخارجية في شكل عملة

موحّـدة. وهـو مـا أكـده، نائب رئيس مجلس الدوما الروسـي ألكسـندر باباكوف، خلال حديثه علـى هامـش منتدى الأعمال الهندي - الروسي في نيودلهي مطلع أبريل/نيسان 2023.

وقـال باباكوف «إن هذه العملـة الجديـدة ستُنشـأ علـى أساس إستراتيجي، وليست قائمـة على الـدولار أو اليورو، وإن تأمينها سـيكون بالإعتماد علـى الذهب والسـلع الأخرى مثـل المعادن النادرة»، مؤكـداً «أن خطة إطلاق هذه العملة ستُعرَض في قمة قادة الـ «بريكس» هذا العام».

تأتـي هـذه الخطـوة بعـد تصريحات سـابقة لوزيـر الخارجية الروسـي سيرغي لافروف، في يناير/كانون الثاني 2023، قال فيها: «إن مبادرة إنشـاء عملة موحّدة بين الدول الأعضاء ستُناقَش خلال القمة المقرَّر عقدها في جنوب إفريقيا، في أغسطس/آب 2023».

وأوضح لافروف أن «هذا هو الإتجاه الذي تسـير فيه المبادرات، التي ظهرت قبل أيام فقط، حيال الحاجة إلى التفكير في إنشـاء عملات خاصة داخل مجموعـة دول الـ «بريكس»، وداخل مجتمـع دول أميـركا اللاتينيـة ومنطقـة البحر الكاريبي». مضيفاً أنه «سـيكون هذا بالتأكيـد على أجندة قمة الـ «بريكس»، التي سـتُعقَد في جمهورية جنوب إفريقيا في نهاية أغسـطس/آب 2023، حيث دُعيَت مجموعة من الدول الإفريقية».

وتسعى مجموعة الـ «بريكس» من خلال هذه الإجراءات للقضاء على هيمنة الدولار على المبادلات التجارية العالمية. وفي هذا الصدد، في نهاية مارس/آذار 2023، وقّع كل مـن البرازيل والصين إتفاقاً للتخلي عـن الدولار في معاملاتهما الثنائية، وهو ما يُتوقع أن يقلّل تكاليف الإستثمار ويؤدّي إلى تَطوُّر العلاقات الإقتصادية بين البلدين.

كيف تسعى الـ «بريكس» للإطاحة بالدولار؟

أصبحـت الدعوات إلى التخلّي عن الدولار داخل مجموعـة الـ «بريكس» أكثر إلحاحاً عقب إندلاع الحرب في أوكرانيا، إذ أصبحت العملـة الأميركيـة إحـدى الأدوات العقابيـة الغربيـة ضـدّ الإقتصـاد الروسـي. كما دفع هذا الواقع دول المجموعة الإقتصادية إلى تكثيف التعاون بينها، وهو ما يؤكده مندوب جنوب إفريقيا لدى الـ «بريكس» أنيل سـوكلال بقوله: «لم تفرض الأمم المتحدة عقوبات على روسيا، بل فقط عقوبات (غربية) أحادية الجانب، لذلك فعلاقتنا مع روسـيا أقوى من أي وقت مضى».

ويمثّل تكتل الـ «بريكس» قوة إقتصادية عالمية، تسـعى إلى تكوُّن القطب الأساسـي الثاني في الإقتصـاد العالمي، نظراً إلى تعدادها السكاني الكبير وغناها من حيث الموارد الطبيعية وقوتها الصناعية.

ويبلغ تعداد سـكان الـ «بريكس» أكثر من 3 مليـارات و200 مليون شـخص، أي نحو 42 % من إجمالي سـكان العالم، فيما بلغ الناتج المحلي الاسميّ لهذه الدول في العام 2018 نحو 19.6 تريليون دولار، أي نحـو 23.3 % من إجمالي الناتج العالمي. وفي العام 2020، رغـم الأزمـة الصحية، عادل ناتجها الخام 6.18 تريليون دولار، وفق تقديرات صندوق النقد الدولي.

وحسـب منظمة التجارة العالمية، صدّرت دول الـ «بريكس» في العام 2020 نحو 3.3 تريليونات دولار من السلع، 2.6 تريليون دولار منها صدّرَتها الصين وحدهـا. وتُصدّر المجموعة ما يعادل 16 % من مجمل الصادرات العالمية، كما تستورد 17 % من مجمل الواردات في العالم.

ومنـذ تأسيسـها، تشـهد إقتصـادات الـ «بريكس» نمـوّاً مطّـرداً، ويتنبأ محللون ببلوغها نسبة نمو 40 % في حلول العام 2025.

وفقاً لهذه الأرقام، يرى محللون أن مجموعة الـ «بريكس» تملك المؤهـلات الإقتصاديـة والديموغرافيـة والطبيعيـة لإزاحـة هيمنـة الدولار عن عرش التجارة الدولية، الذي تَربَّع عليه عقب الحرب العالمية الثانية.